

المطلب الثاني: طرق اتصال غرفة التهام بالدعوى الطريق العادي لتوصل غرفة التهام بالملف القضائي أو بالدعوى العمومية هو عند انتهاء قاضي التحقيق من كل إجراءات التحقيق ضد المتهم المتابع بجناية، فيصدر أمر بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام قصد إحالتها على غرفة التهام، أمام الطريق الثاني لتوصل غرفة التهام بالملفات فهو بمناسبة استئناف أحد أطراف الخصومة الجزائية) المتهم أو محاميه، ووكيل الجمهورية أو النائب العام (لى جانب الطريقين أحد أوامر قاضي التحقيق، وا السابقين الذين تتوصل بهما غرفة التهام بالدعوى، يمكن أن تتوصل غرفة التهام بالملف القضائي بمناسبة الطلبات التي تعرض عليها مباشرة. الفرع الأول: اتصال غرفة التهام بالدعوى عند انتهاء التحقيق الأمر بإرسال المستندات إلى النائب العام هو أمر من أوامر التصرف يقوم به قاضي التحقيق بمجرد انتهائه من التحقيق في القضايا الموصوفة بأنها جناية وهذا حسب ما نصت عليه المادة 166 ق. ونظرا لأهمية و خطورة الجرائم ذات الوصف الجنائي، فإن المشرع قد استثنى قاضي التحقيق من إحالة هذه القضايا أمام محكمة الجنايات عكس مواد الجرح والمخالفات وجعل هذا الأمر من اختصاص غرفة التهام، وأن النيابة العامة هي التي تتولى تهيئة الملف واستدعاء الأطراف مع تقديم طلباتهم الكتابية، ثم تحيله إلى غرفة التهام للفصل فيه طبقا للقانون. فإذا رأت غرفة التهام أن الوقائع لها وصف الجناية فإنها تقضي بإحالة الملف على محكمة الجنايات، ولها أيضا أن ترفع إلى محكمة الجنايات الجرائم المرتبطة بها، س 2010 ، ويبقى المتهم محبوسا مع مراعاة أحكام المادة 124 ق. إ.ج. إذا كانت العقوبة المقررة لجنحة ال تتجاوز سنتين ما لم يكن حكم عليه من أجل جناية أو بعقوبة أكثر من 3 أشهر بغير وا كانت الوقائع القائمة في الدعوى ال تخضع إيقاف التنفيذ الرتكابه جنحة من القانون العام، ذا لعقوبة الحبس أو ال تكون سوى مخالفة فان المتهم يخلى سبيله في الحال. وتفصل غرفة التهام أيضا في رد الأشياء المضبوطة وتظل مختصة في رد 1 هذه الأشياء بعد صدور ذلك القرار. وفي حالة عرض الملف على غرفة التهام بناء على أمر إرسال مستندات، وكان المتهم محبوسا تصدر هذه الأخيرة قرارها خالل مدة شهرين كحد أقصى عندما يتعلق الأمر بجنايات معاقب عليها بالسجن المؤقت، ذا أرت غرفة التهام أن التحقيق جاء ناقصا أو أن هناك غموض يستدعي التوضيح، جاز لها وتطبيقا للمادة 186 ق. إ.ج. أن تأمر بإجراء تحقيق تكميلي، وهو قرار غير قابل للطعن بالنقض. وكذلك في حالة ما إذا تبين لغرفة التهام أن التحقيق الذي أجراه قاضي التحقيق في 1 - محمد حزيط، 22 القضية لم يشمل بعض الأشخاص الذين ساهموا في الجريمة أو لم يشمل بعض الأفعال موضوع الدعوى، فإنه يمكن في هذه عن بعضها، وا الحالة حسب ما نصت عليه المادة 178 ق. إ.ج. أن تقضي بإجراء تحقيق تكميلي. كما تجيز المادة 189 ق. إ.ج. لغرفة التهام أن تأمر بتوجيه التهام لأشخاص لم يكونوا قد أحيلا إليها حول جرائم ناتجة من ملف الدعوى، إن لم يكونوا قد استفادوا بأمر نهائي بأل وجه للمتابعة. الفرع الثاني: اتصال غرفة التهام بالدعوى عن طريق الاستئناف يجوز أطراف الدعوى استئناف أوامر قاضي التحقيق أمام غرفة التهام، إل أن المشرع خول للنيابة العامة بصفقتها ممثلة المجتمع حقوقا أوسع مما منحه للمتهم والمدعي المدني، كما أجاز لأشخاص ليسوا بأطراف عاديين في الدعوى برفع التظلم إلى غرفة التهام، وهذا ما نصت عليه المادة 186 ق. إ.ج. استئناف وكيل الجمهورية أو النائب العام يحق للنيابة العامة استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق أمام غرفة التهام متى كان لها تأثير على الدعوى العمومية سواء من حيث إقامتها أو من حيث مباشرتها أو حسن سيرها، وقد نصت المادة 170 ق. إ.ج. على أنه من حق وكيل الجمهورية استئناف أمام غرفة التهام جميع أوامر قاضي التحقيق، إ.ج. على حق النائب العام في جميع الأحوال 1 استئناف تلك الأوامر لنفس الأسباب . سنة 2010 ، 23 ويستفاد من هذا أن الاستئناف هو قاعدة عامة وحق مطلق تمارسه النيابة العامة بالنسبة لجميع أوامر قاضي التحقيق، كيفما كان موضوعها وعالقتها بالدعوى العمومية، سواء تعلق الأمر بشكلها 1 أو موضوعها أو طريقة إنائها . من حيث الشكل فيمكن للنيابة العامة استئناف أمر قاضي التحقيق إذا كان من شأنه التأثير على سير الدعوى من حيث الشكل كحالة الأمر برفض إجراء التحقيق و الأمر بعدم الاختصاص وهي حالت تنصب عموما على رفض التحقيق شكال، وهنا يكون من حق وكيل الجمهورية استئناف ذلك الأمر أمام غرفة التهام. كما قد يكون الأمر يخص الموضوع إذا كان يتعلق بموضوع الدعوى العمومية نفسها، أو إجراء من إجراءات التحقيق كحالة رفض قاضي التحقيق القيام بإجراء طلبات النيابة العامة في إطار أحكام المادة 69 ق. وهنا يكون من حق النيابة العامة استئناف أي أمر يصدره قاضي التحقيق مخالفا لطلباته حتى و لو لم يتخذ شكل الأمر. وقد يكون الأمر يتعلق بحالة الدعوى العمومية نفسها كحالة الأمر بانتفاء وجه الدعوى أو انقضائها أي سبب من الأسباب، فهنا يكون الأمر ينصب أيضا على موضوع الدعوى العمومية نفسها وحالة وجودها وطريقة إنائها، ومن ثم كان من حق وكيل الجمهورية رفع استئنافه في الأمر الصادر عن قاضي التحقيق أمام غرفة التهام إذا كان محال لذلك تحقيقا للصالح العام. وقد يحدث أن يكون للنيابة العامة مواقف متناقضة حول إجراء معين في قضية واحدة في

مراحل مختلفة، ففي هذه الحالة وحسب ما توصل إليه القضاء فإنه يجوز للنيابة العامة استئناف أوامر قاضي التحقيق الصادرة وفقا لطلباتها، الموسوعة في الإجراءات الجزائية م 2 (التحقيق القضائي)، الجزائر، بالنسبة لهذه الحالة فإنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن الدعوى العمومية ليست ملكا للنيابة 1 العامة تتصرف فيها كما تشاء، بل هي حق للمجتمع، ولما كانت الدعوى العمومية متجددة ومتغيرة تبعا للظروف والأحوال فيتبعها حتما وضعية القرارات والطلبات التي ينبغي أن تكون دائما في صالح الدعوى بما يحقق مصلحة المجتمع، و عليه إذا تقدم وكيل 2 الجمهورية إلى قاضي التحقيق بطلبات ملتصقة منه القيام بإجراء خبرة فنية أو معاينة ميدانية مثال غير أن قاضي التحقيق لم يستجيب لهذا الطلب و لم يبت فيه بقرار مسبب حسب القاعدة وقام على إثر ذلك باستصدار قرار آخر مخالفا لتلك الطلبات كإصدار الأمر بإحالة الدعوى أمام المحكمة، وحسب المادة 171 ق. إ.ج فإنه يتعين تبليغ استئناف النائب العام إلى الخصوم أطراف الدعوى، ومع ذلك فإن تخلف هذا الإجراء ال يترتب عليه حكم البطلان ما لم يتمسك به صاحبه باعتبار 3 المسألة هذا تخص حقوق الدفاع يمكن التنازل عنه بالسكوت، ص 25. 658 125 مكرر1-125-2-127-143 و154 ق. إ.ج، وبخالف أوامر قاضي التحقيق المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة 172 ق إ ج ال يجوز للمتهم وال محاميه استئناف مختلف أوامر قاضي التحقيق الأخرى وبالتالي فإن القضاء بما 1 يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة لقواعد جوهرية في الإجراءات . 1-عمارة فوزي، وذلك بأمر مسبب يبلغ إلى صاحبه الذي يحق له استئنافه أمام غرفة التهام تطبيقا للمادة 172 ق. إ.ج. 4 - الأمر بالرقابة القضائية: خضاعه هو ذلك الق ارر الذي يتخذه قاضي التحقيق بوضع المتهم تحت الرقابة القضائية وا لجملة من اللتزامات تحد من تصرفاه المعتادة سواء كانت تتعلق بحرية تنقلته أو ممارسة أنشطة معينة حددتها المادة 125 مكرر ق. إ.ج، ويكون هذا القرار كذلك مسببا ومعلال، ويكون قابل للاستئناف من طرف المتهم. فهذا الأخير في حالة رفض الطلب ملزم بأن يصدر قرار برفض طلب الإفراج، يكون مسببا تسببيا كافيا بصورة تجعله مقنعا ومعتمدا على وقائع القضية وظروف الحال، ويجوز للمتهم استئنافه. 6-الأمر برفض إجراء خبرة: وهو ذلك القرار الذي يصدره قاضي التحقيق في مواجهة طلب المتهم الرامي إلى إجراء خبرة فنية، إ.ج، وذلك مهما كانت علتها وسبب وجودها سواء تعلق الأمر بقرار يصدره قاضي التحقيق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من النيابة العامة أو دفع تقدم به أحد الخصوم، حيث يرى القضاء في هذا النوع من القرارات بأنها قرارات تنظيمية ليس فيها مساسا بحقوق الدفاع وال حق التهام. حيث ما سمح للمدعي المدني استئنافه ال يصل الى ما أجاز للمتهم والقانون بتفريقه بين المتهم والمدعي المدني في هذا المجال كان واضعا أمام عينه مكانة كل منهما في منزلته القانونية فالمتهم قد يكون محاطا بعدة إجراءات تقيده حريته أو تمس شخصه أو جسمه أو ماله، ومن كثرة ضماناته وطرق استئنافه ألوامر قاضي التحقيق بينما المدعي المدني 1 هو طالب حق وليس متهما . ولقد حددت المادة 173 من ق إ ج ألوامر التي يجوز للمدعي المدني أو محاميه استئنافه على سبيل الحصر و هي كالتالي: 1 - سماتي الطيب، حماية حقوق ضحية الجريمة خالل الدعوى الجزائية، مؤسسة البديع للنشر و الخدمات العالمية، الجزائر، س2008 ، ص189 28 أمر رفض التحقيق: وهو ذلك الأمر الذي يتخذه قاضي التحقيق في مواجهة شكوى مصحوبة بادعاء مدني بغرض تحريك الدعوى العمومية في إطار أحكام المادة 72 ق. إ.ج، فيقرر قاضي التحقيق رفض إجراء التحقيق فيه بقرار مسبب يكون قابال للاستئناف من طرف المدعي المدني أمام غرفة التهام. إ.ج أو على إثر منازعة في الإلعاء من قبل طرف مدني آخر أثناء سير الدعوى تطبيقا لمقتضيات المادة 74 ق. إ.ج أو من النيابة العامة، حيث يجوز استئناف ذلك الأمر الفاصل في المنازعة كيفما كان مآله بالقبول أو الرفض. غير أنه ال يجوز للمدعي المدني استئناف الأمر القاضي برفض إجراء التحقيق في موضوع متابعة قضائية قامت بها النيابة العامة حتى لو كان قد سبق له أن تأسس في الدعوى و سمع في القضية بصفته طرفا مدنيا أمام قاضي التحقيق، ومن جهة أخرى فإنه يجوز للمدعي المدني استئناف الأمر الذي يقرر بمقتضاه قاضي التحقيق اختصاصه بنظر الدعوى سواء من تلقاء نفسه أو بناء على دفع من أحد الخصوم، وعليه والحالة هذه فإذا قرر قاضي التحقيق عدم اختصاصه بنظر الإلعاء المدني سواء بسبب المحل 2 أو الوقائع كان من حق المدعي المدني رفع استئنافه أمام غرفة التهام. غير أنه إذا كان قرار عدم الختصاص ينصب على الدعوى العمومية نفسها وكانت النيابة العامة هي التي حركت الدعوى فال يجوز للطرف المتدخل في الخصومة بصفته مدعيا مدنيا أمام قاضي التحقيق رفع الاستئناف، ومع ذلك فقد يحق للمدعي المدني إبداء المالحظات والتحفظات بشأن هذه الحالات طبقت لمقتضيات المادة 127 ق. والقاعدة العامة أن أجال الاستئناف بالنسبة لجميع الخصوم المحددة قانونا وا 1 - زواوي آمال، مراقبة التحقيق القضائي في التشريع الجزائري) مذكرة ماجستير في الحقوق (جامعة محمد خيضر بسكرة س2004 ، 30 هو ثلاثة أيام، غير أن المشرع أعطى مهلة أطول حددها بعشرين يوما للنائب العام حتى يتمكن من استعمال حقه في الإشراف على مباشرة

الدعوى العمومية. ويختلف الأمر بالنسبة لغير أطراف الخصومة، فقد أجاز المشرع لمن مسه إجراء من إجراءات التحقيق بضرر أن يطعن فيه ولو لم يكن طرفاً في الدعوى، إ.ج. إذ أنها أجازت للغير الذي يدعي حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب من قاضي التحقيق تسليمها إليه، وكذلك يمكن تقديم طلب الإفراج المؤقت عند إحالة الدعوى على محكمة الجنايات وبين الدورتين النعقاد محكمة الجنايات وكذلك في حالة صدور حكم بعدم الاختصاص وعلى وجه عام في جميع الأحوال التي لم ترفع القضية فيها آلية جهة قضائية و في حالة الطعن بالنقض في قرار صادر عن غرفة التهام و الى أن يصدر حكم المحكمة العليا تفصل في طلب الإفراج آخر جهة نظرت في الدعوى إذا كانت غرفة التهام آخر جهة تطبيقاً أحكام المادة 128 ق. إ.ج، وكذلك تكون غرفة التهام مختصة في النظر في طلب الإفراج في حالة تنازع الاختصاص وعلى كل حال في أي مرحلة لم تطرح القضية على أية جهة قضائية. 2 - طلب رفع الرقابة القضائية : إذا لم يفصل قاضي التحقيق في الطلب خلال مهلة 15 يوماً من تقديم الطلب يمكن 2 للمتهم أو وكيل الجمهورية أن يلجا مباشرة إلى غرفة التهام ، وعلى هذه الأخيرة أن تصدر قرارها خلال 20 يوماً من تاريخ رفع القضية إليها ويكون قرارها غير قابل للطعن. 3- طلب إجراء خبرة: في حالة ما إذا لم يبت قاضي التحقيق في الطلب المتعلق بإجراء خبرة خلال 30 يوماً، يرفع الطلب مباشرة إلى غرفة التهام خلال 10 أيام ولغرفة التهام الفصل في الطلب خلال 1 - - ، "خطاب كريمة،" الحبس الاحتياطي والمراقبة القضائية